Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 264-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.14

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of fiscal policy in achieving inclusive growth in Iraq for the duration (2004-2023)

Amer Rasheed Khaleefah*, Ayad Hammad Abd
College Administration and Economics/Anbar University

Keywords:
Oil Revenues, Investment Spending, Current Spending, Inclusive Growth

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	10 Mar. 2025
Received in revised form	18 Mar. 2025
Accepted	19 Mar. 2025
Available online	30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Amer Rasheed Khaleefah
College Administration and Economics/Anbar University

Abstract: This research gains importance from the topic of inclusive growth because of its impact on the decisions of economic policymakers in the Iraqi economy. This study aims to evaluate the role of fiscal policy in promoting inclusive growth in Iraq during the study period, while examining how fiscal policy tools (public revenues, public expenditures) are employed, and how the shocks to fiscal policy in Iraq can affect sustainable growth to achieve balanced and sustainable economic and social development. inclusive growth is defined as growth that goes beyond the traditional concept of economic growth to include other aspects such as reducing poverty and social gaps and enhancing the fairness of resource distribution. The study highlights the role of government spending, especially investment spending, in developing infrastructure, stimulating productive sectors, and achieving growth that includes all segments of society. In order to prove the research hypothesis, the ARDL model was used to measure the impact of fiscal policy tools on inclusive growth using the statistical program (EViews10) after conducting stationarity and cointegration tests. The study concluded that the impact of fiscal policy tools on inclusive growth was limited. This is attributed to the heavy reliance of fiscal policy in Iraq on oil revenues, which exposes the economy to shocks from oil price fluctuations, and the dominance of operating spending. (Such as salaries and current expenditures) on government spending, with a decrease in investment spending directed towards productive sectors. The researcher reached a set of results, the most important of which is that government investment spending in Iraq has a positive moral impact on the average per capita share in Iraq, as when investment spending increases, the average per capita share increases clearly, as increasing investment spending leads to an increase in job opportunities and employment rates. The researcher recommended the necessity of developing a long-term economic and development strategy, as its absence is considered one of the most important reasons for the main obstacles to sustainable (inclusive) growth, such as establishing an economic planning body or building economic reform programs, as the plans provide a clear vision of the approach taken by the government to confront external challenges and shocks.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 264-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.14

دور السياسة المالية في تحقيق النمو الشامل في العراق للمدة (2004-2023)

عامر رشيد خليفة **أياد حماد عبد**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الانبار

المستخلص

يكتسب هذا البحث أهمية من موضوع النمو الشامل لما له من تأثير على قرارات صانعي السياسات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، تهدف هذا الدراسة إلى تقييم دور السياسة المالية في تعزيز النمو الشامل في العراق خلال مدة الدراسة، مع دراسة كيفية توظيف أدوات السياسة المالية(الإيرادات العامة، النفقات العامة)، وكيف يمكن للصدمات التي تعرضت لها السياسة المالية في العراق من شأنها أن تؤثر في النمو المستدام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن ومستدام، إذ يُعرف النمو الشامل بأنه النمو الذي يتجاوز المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي ليشمل جوانب أخرى كتقليص الفقر والفجوات الاجتماعية وتعزيز عدالة توزيع الموارد، وتسلط الدراسة الضوء على دور الانفاق الحكومي خصوصاً الإنفاق الاستثماري في تطوير البنية التحتية وتحفيز القطاعات الانتاجية وتحقيق نمو يشمل جميع شرائح المجتمع، من أجل إثبات فرضية البحث تم استخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر أدوات السياسة المالية في النمو الشامل عن طريق البرنامج الاحصائي (EViews10) بعد اجراء اختبارات السكون والتكامل المشترك، وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الشامل كان محدوداً، ويعزى ذلك إلى اعتماد السياسة المالية في العراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية، ما يُعرض الاقتصاد لصدمات تقلبات أسعار النفط، وهيمنة الإنفاق التشغيلي (كالرواتب والنفقات الجارية) على الإنفاق الحكومي، مع انخفاض الإنفاق الاستثماري الموجه نحو القطاعات الإنتاجية، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق له أثر معنوي ايجابي مع متوسط نصيب الفرد في العراق حيث عندما يزداد الانفاق الاستثماري يزداد متوسط نصيب الفرد بشكل واضح، إذ زيادة الأنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة معدلات التوظيف، وأوصى الباحث بضرورة وضع استراتيجية اقتصادية وتنموية طويلة الاجل، إذ أن غيابها يعد أحد أهم أسباب المعوقات الرئيسة للنمو المستدام (الشامل)، مثل إنشاء هيئة تخطيط اقتصادي أو بناء برامج إصلاح اقتصادي، فالخطط تعطي رؤية واضحة للنهج التي تتخذه الحكومة لمواجهة التحديات والصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الايرادات النفطية، الانفاق الاستثماري، الانفاق الجاري، النمو الشامل.

المقدمة

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تلعب دورًا محورياً في تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الإيرادات العامة والنفقات العامة، إذ تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو الشامل، الذي يقصد به تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية فضلا عن خلق بيئة اقتصادية مستقرة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، إذ زادت أهمية السياسة المالية في مختلف دول العالم لاعتبارات، من أهمها أنها إحدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي

والتأثير فيه، وارتبطت اتجاهات السياسة المالية في العراق بحسب طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمراحل والتقلبات التي مرت بها الدولة، شهد العراق خلال العقود الأخيرة تحديات اقتصادية كبيرة، إذ تأثرت سياسته المالية بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. قبل عام (2003)، خضعت السياسة المالية لقيود شديدة نتيجة العقوبات الاقتصادية، مما أدى إلى اختلالات مالية كبيرة التي ألقت بظلالها على كل مفاصل الاقتصاد العراقي مخلفة بذلك سلسة من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، ومن ثم لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها، وبعد عام (2003)، تبنت الدولة سياسات مالية توسعية بهدف تعزيز مستويات الدخل الفردي وتحفيز الاقتصاد، غير أن التقلبات الاقتصادية والصدمات المالية أعاقت تحقيق الأهداف المنشودة، إذ يتطلب تعزيز النمو الشامل في العراق كان ينبغي بناء إصلاحات مالية وهيكلية اعمق لتعزيز القطاعات الإنتاجية، وتنشيط مدخلات لكل من القطاعين العام والخاص، إذا إنها تتحد لتوليد النشاط الاقتصادي وتحديد توزيعها في معظم الاقتصاديات وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية.

منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: على الرغم من تحقيق الاقتصاد العراقي لمعدلات نمو مرتفعة، إلا أن هذه المعدلات لم تنعكس بشكل مباشر على تقليل الفقر أو تحسين مستويات المعيشة لشرائح واسعة من السكان. إذ يعاني الاقتصاد من ضعف في توزيع عوائد النمو، مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

ثانياً. أهمية البحث: تتمثل في تحليل دور السياسة المالية كأداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وذلك من خلال دراسة تأثير أدواتها المختلفة، مثل الإنفاق العام والإيرادات العامة، على التنمية الاقتصادية. وتكمن الأهمية التطبيقية حول تحليل أثر السياسة المالية في الاقتصاد العراقي عبر مراحل زمنية مختلفة، وقياس مدى نجاحها في تحقيق النمو الشامل.

ثالثاً. فرضية البحث: تفترض الدراسة أن السياسة المالية، من خلال أدواتها مثل الإنفاق العام والإيرادات العامة، قادرة على تعزيز النمو الشامل وتحقيق توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية الاقتصادية. وتوجد علاقة إيجابية بين السياسة المالية والنمو الشامل، إذ يؤدي توجيه الإنفاق نحو الاستثمار والبحث والتطوير إلى تحفيز الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل.

رابعاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية أبرزها:

1. تحليل مسار تطور السياسة المالية في العراق خلال الفترة (2004-2023)، مع التركيز على تطور الإيرادات والنفقات العامة.
2. دراسة التحديات التي تواجه النمو الشامل في العراق.
3. تحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية ومؤشرات النمو الشامل.
4. قياس أثر السياسة المالية على النمو باستخدام النماذج القياسية الحديثة.

خامساً: هيكلية الدراسة: من أجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته تم تقسيم البحث على أربعة مباحث رئيسة، المبحث الأول الإطار النظري لمغيرات البحث والمبحث الثاني دور السياسة المالية في تحقيق النمو الشامل والمبحث الثالث الجانب التطبيقي لقياس العلاقة بين السياسية المالية والنمو الشامل.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات البحث

إن مفهوم (النمو الشامل) من المفاهيم واسعة الانتشار حالياً، إذ يعد أحد أهم المقاييس الأكثر شمولية لمدى تحقق الرفاهية بمعناه الحقيقي والاقتصادي والاجتماعي، والبيئي إذ يعرف بأنه النمو المؤيد للفقراء الذي يمكن الأفراد في المشاركة بفاعلية في النشاط الاقتصادي والاستفادة الكبيرة منه (حسين، 2020: 52-77)، إذ يعد النمو الشامل هو النمو الذي يتيح لجميع فئات المجتمع الاستفادة من التقدم الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والبطالة. يركز هذا النوع من النمو على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، بحيث لا يكون محصورًا في قطاعات أو فئات معينة من المجتمع، بل يستفيد منه الجميع. (أمنية ورقية، 2023: 89-100) ولكي يكون النمو شاملاً، يجب أن يكون مستداما أيضا وتعني الاستدامة أن المسار الحالي للاستهلاك والرعاية الاجتماعية يمكن أن يستمر في مستقبل الأجيال المستقبلية والحالية وهذا يعني أن النمو الاقتصادي الحالي لا ينبغي أن يتولد عن سياسات الرواج والكساد غير المستدامة، مثل تلك التي قد تؤدي إلى الديون أو غيرها من الأزمات المالية كما يتطلب الحفاظ على الاستدامة البيئية وضمان حصول الأجيال القادمة على نفس الفرصة (Schindler, 2022: 8) أما السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تعتمدها الحكومة لإدارة الإنفاق العام والإيرادات، بهدف التأثير على الاقتصاد وتحقيق أهدافه الرئيسة، مثل الاستقرار الاقتصادي والنمو والتنمية المستدامة. حيث تختلف تعريفات السياسة المالية عبر الزمن، حيث كان يُنظر إليها قديمًا على أنها مجرد أداة لإدارة ميزانية الدولة، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي، أصبحت تشمل أدوات أكثر تأثيرًا في دورة النشاط الاقتصادي، بما في ذلك تحقيق التوازن المالي والاجتماعي. (العشماوي، الجابري، 2022: 4) أبرز المتغيرات المؤثرة على النمو الشامل:

الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً على مدى فترة زمنية عادة سنة، ولذلك يعد أحد المقاييس الأكثر شمولاً لإجمالي إنتاج الدولة من السلع والخدمات (صالح، 2016: 46).

1. **الادخار:** عرفت النظريات الاقتصادية الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يفيض أو يزيد عن الانفاق الجاري ويحتفظ به للاستخدام المستقبلي. (عبد الرحمن واخرون، 2018: 20). يعد الادخار تضحية بالاستهلاك الحالي لا يستخدم للإنفاق على السلع الاستهلاكية، ومن الممكن الاحتفاظ بجزء من الدخل على شكل حسابات جارية او حسابات ادخارية أو أي شكل من أشكال الادخار الأخرى، إذ طبيعة العلاقة طردية بين الدخل والادخار حيث كلما زاد الدخل يزداد الادخار والعكس صحيح (حسين وسعيد، 2004: 161)
2. **الأنفاق الاستثماري الحكومي**: يعرف الانفاق الاستثماري على أنه الأموال المخصصة من قبل الدولة لإنتاج وشراء الآلات والمعدات والمباني المخصصة لزيادة المخزون، كما يشير إلى المبالغ التي ينفقها الأفراد والشركات والحكومات لشراء لأصول الرأسمالية ذات الطابع الطويل الأجل، مثل المعدات والآلات والمباني والبنية التحتية. (صخري، 2005: 66).

3. **الانفاق الجاري:** وهي تمثل أحد جانبي النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من أجل تلبية الاحتياجات العامة، وتسعى من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتتسم بالتكرار والدورية وهي ضرورية من أجل تسيير الأعمال الإدارية الخاصة بالحكومة وتشغيل المرافق العامة (مجيد وعطية، 2020: 76-91).
4. **الايرادات النفطية:** تعد الإيرادات النفطية مصدراً لرأس المال السلعي والنقدي إذ تسهم بنسبة عالية في عمليه التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة فالقيمة المضافة النفطية وتكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحله انتاجية إلى أخرى. فتكون القيمة المضافة في مرحلة السلعة خامه ومنخفضه محدودة مقارنه بارتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيماوية (كاظم، 2022: 11).

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق النمو الشامل.

يمكن أن تسهم السياسة المالية في تحقيق النمو الشامل من خلال:

1. **تحفيز الاستثمار والانتاج:** توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية لزيادة الطاقة الإنتاجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد(عبد الحميد، 2005: 41) فسياسة زيادة الإنفاق الحكومي تعزز دورة الدخل وتحدث حركات تراكمية بفعل المضاعف أو المعجل علاوة على أن سياسة النفقات العامة تؤدي إلى تنمية عناصر الإنتاج كما وكيفاً أي عن طريق زيادة الكمية الموجودة من عناصر الإنتاج أو زيادة كفاءتها الإنتاجية، وذلك من خلال النفقات التي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية كذلك فأن النفقات التي تخص التدريب والابحاث والاعانات الاجتماعية وحتى الإعانات الاقتصادية للمشاريع فهي تزيد من أرباحها، وكذلك الانفاق على الأمن والدفاع والعدالة فهي تؤدي إلى الاستقرار ومن ثم تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، وعليه تزيد من معدلات النمو الاقتصادي (بانافع، علي، 2020: 140-141).
2. **تقليل التفاوت الاقتصادي:** من خلال اعادة توزيع الدخل والثروة عبر تمويل برامج الإعانات ودعم الفئات ذات الدخل المحدود، إذ يمكن أن يسهم في خلق الفرص في المجتمع من خلال عوامل التراكم والإنتاجية كما أنه ضروري في ضمان أن يكون الفرد مستعد وقادر على الاستفادة من الفرص التي أوجدتها ديناميكيات النمو، التفاوت الكبير في الدخول يؤدي إلى تفاقم مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ولهذا تهدف السياسة المالية نحو ازالة التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية إذ ينبغي للسياسة المالية أن تهدف إلى مزايا عدة أبرزها (IMF, 2021: 468).

- ❖ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التركيز على التقلبات الدورية على المدى القصير مع الحفاظ على القدرة على تحمل الديون في المدى المتوسط والبعيد.
- ❖ تخصيص الموارد من خلال توفير السلع العامة وبطريقة فعالة من حيث العائد والتكلفة.
- ❖ معالجة التفاوتات التوزيعية وتعزيز تكافؤ الفرص.

3. **تحسين كفاءة تخصيص الموارد:** من خلال استخدام التسهيلات الضريبية لدعم القطاعات التي تخلق فرص عمل مستدامة. كما ويمكن أن تسهم في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات التأثير على النمو والتشغيل، مثل الصحة والتعليم، والعمل على تصميم سياسات مالية تضمن عدالة التوزيع لدعم الفئات الهشة من خلال برامج التمكين الاقتصادي والتعليم، وتحسين استغلال الموارد الطبيعة، لضمان استدامها للأجيال القادمة، حيث تخصيص الموارد يتطلب توجيهها إلى القطاعات ذات التأثير الأكبر مثل الاستثمار والابتكار، لضمان تحقيق نمو اقتصادي شامل (الجنابي، 2015: 57).
4. **تعزيز العدالة الاجتماعية:** تهدف العدالة الاجتماعية إلى إزالة كل الفوارق بين طبقات المجتمع الذي يعمل على توفير الحصة التشاركية لكل أطياف المجتمع والانتفاع من خيرات وموارده من دون تمييز أو إقصاء، مع ضمان العدالة في توزيع القيم المادية والمعنوية وتحقيق تكافؤ الفرص على أساس المساواة، من أجل خلق بيئة مجتمعية مدنية قوامها العدل والإنصاف (عباس، حرحوش، 2022: 263-276).
5. **دور القروض في النمو الشامل:** وهي الأداة الأساسية من أدوات السياسة الايرادية، وتلجأ الحكومة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية غير مرغوبة وهنالك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبئ على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل الفرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الحكومة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل لتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي وبذلك يمكن أن تسهم السياسة المالية في دعم مجالات عديدة، حيث يكون لها دور مهم في تحقيق النمو الشامل سواء عن طريق الانفاق الجاري أم الانفاق الاستثماري، من خلال توجيه الائتمان وبأسعار فائدة محفزة، مما يشجع على الاستثمار في هكذا مجالات كما يمكن للحكومة توجيه القروض لاستهداف مشاريع حكومية لها دور مباشر أم غير مباشر في النمو الشامل (عبد المطلب، 2000: 113).

المبحث الثالث: نتائج تطبيق نموذج (ARDL) لقياس العلاقة بين السياسية المالية والنمو الشامل

أولاً. متغيرات البحث.

جدول (1): متغيرات النموذج القياسي

ت	اسم المتغير	الرمز المستخدم	الدلالة
1	الانفاق الجاري	X1	مستقل
2	الانفاق الاستثماري	X2	مستقل
3	الايرادات النفطية	X3	مستقل
4	الايرادات الغير نفطية	X4	مستقل
5	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	Y1	تابع
6	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	Y2	تابع
7	نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي	Y3	تابع

المصدر: من اعداد الباحث.

والملحق رقم (1)، (2)، (3)، (4)، (5) يوضح البيانات السنوية المستخدمة في البحث

ثانياً. اختبار فيلبس- بيرون: للتأكد من استقراريه السلسلة الزمنية.

جدول (2): وفق منهجية فيلبس بيرون وفق منهجية فيلبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
	At Level							
		Y1	Y2	Y3	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-1.307	-2.6129	-4.0504	-0.242	-2.0925	-3.5653	-2.3321
	Prob.	0.6041	0.1077	0.0063	0.917	0.2493	0.0173	0.1727
		n0	n0	***	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5926	-2.289	-1.2622	-1.8372	-2.0769	-3.7355	-3.1618
	Prob.	0.2866	0.4194	0.8661	0.6463	0.525	0.0447	0.1213
		n0	n0	n0	n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5421	0.7233	7.1241	1.5169	-0.5372	-0.5556	-0.4734
	Prob.	0.9644	0.8626	1	0.9627	0.4707	0.4629	0.4968
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference							
		d(Y1)	d(Y2)	d(Y3)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-6.4501	-4.4721	-3.2213	-4.4039	-4.8033	-6.5017	-8.5744
	Prob.	0.0001	0.0029	0.0354	0.0033	0.0015	0	0
		***	***	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.3323	-5.2802	-3.5302	-4.3361	-4.6729	-6.3525	-12.1722
	Prob.	0.0004	0.0027	0.0662	0.0155	0.0083	0.0004	0
		***	***	*	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8753	-4.0251	-1.5244	-3.8077	-4.8829	-6.6605	-6.1717
	Prob.	0.0006	0.0004	0.1163	0.0007	0.0001	0	0
		***	***	n0	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (2) تظهر نتائج اختبارات السكون لمتغيرات البحث حسب (PP) فيلبس بيرون أن بعض المتغيرات الداخلة في البحث كانت ساكنة عن المستوى الأصلي منها (X3) وبعد أخذ الفرق الأول لها تبين من خلال الجدول رقم (2) أن المتغيرات (X4،X3،X2،X1) أصبحت ساكنة ايضاً عند أخذ الفرق الأول وفي المعادلات الثلاث.

ثالثاً: نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للمؤشر Y1:

جدول (3): نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للمؤشر Y1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	1.425098	0.12515	11.38715	0
Y1(-2)	-0.36555	0.213205	-1.71456	0.0912
Y1(-3)	-0.24402	0.128785	-1.89479	0.0626
X1	2.907552	0.2547	11.41559	0

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
X1(-1)	-3.91993	0.489897	-8.00154	0
X1(-2)	0.916681	0.659748	1.38944	0.1694
X1(-3)	0.56509	0.405773	1.392626	0.1685
X2	0.236945	0.131935	1.795921	0.0772
X3	-0.24393	0.067284	-3.62543	0.0006
X3(-1)	0.175255	0.066587	2.631971	0.0106
X4	0.972774	0.296591	3.279848	0.0017
C	1985147	2886784	0.687667	0.4941
R-squared	0.994581	Mean dependent var		2.16E+08
Adjusted R-squared	0.993664	S.D. dependent var		82726723
S.E. of regression	6584864	Akaike info criterion		34.38072
Sum squared resid	2.82E+15	Schwarz criterion		34.74598
Log likelihood	-1311.66	Hannan-Quinn criter.		34.52682
F-statistic	1084.574	Durbin-Watson stat		2.043514
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10.

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (3) الذي يبين نتائج التقدير الأولي للنموذج، إذ إن معامل التحديد (R-squared) والذي تعد القوة التفسيرية للنموذج إذ بلغت (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المستخدم أي إن المتغيرات المفسرة(المستقلة) تفسر المتغير التابع بنسبة (0.99)، في حين إن (1) تدخل ضمن حد الخطأ، إذ إن معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) بلغ (0.99)، الأمر الذي يوضح جودة النموذج.

رابعاً. اختبار الحدود لنموذج التكامل المشترك (ARDL Bounds Test): يستخدم اختبار الحدود لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عن طريق المقارنة بين احصائية فيشر وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا وكما يأتي:

جدول (4): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.488205	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.50%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

من خلال الجدول رقم (4) تظهر النتائج بأن قيمة إحصائية(F) المحسوبة (F-statistic) والبالغة (3.48) هي أكبر من إحصائية (F) الجدولية عند قيمة الحد الأعلى ومستوى الدلالة (10%)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 264-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.14

والبالغة (3.09)، مما يدل على وجود تكامل مشترك وتوازن طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

خامساً. تحليل نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير وتصحيح الخطأ: بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أصبح من الضروري الآن تقدير معلمات قصيرة الأجل ومعلمات تصحيح الخطأ. والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول (5): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير وتصحيح الخطأ

Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1(-1)	0.469395	0.167137	2.808444	0.0066
X2**	0.236945	0.131935	1.795921	0.0772
X3(-1)	-0.06868	0.046502	-1.47688	0.1445
X4**	0.972774	0.296591	3.279848	0.0017
D(Y1(-1))	0.609574	0.114555	5.321241	0
D(Y1(-2))	0.24402	0.128785	1.894792	0.0626
D(X1)	2.907552	0.2547	11.41559	0
D(X1(-1))	-1.48177	0.382537	-3.87353	0.0003
D(X1(-2))	-0.56509	0.405773	-1.39263	0.1685
D(X3)	-0.24393	0.067284	-3.62543	0.0006
C	1985147	2886784	0	0
CointEq(-1)*	-0.18448	0.038857	-4.74754	0
EC = Y1 - (2.5445*X1 + 1.2844*X2 -0.3723*X3 + 5.2732*X4 + 10761009.1078)				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	2.54448	0.313591	8.114012	0
X2	1.284422	0.623252	2.060839	0.0433
X3	-0.37229	0.222899	-1.6702	0.0997
X4	5.273176	1.368859	3.852242	0.0003
C	10761009	16435582	0.654739	0.5149

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية)، والمتغيرات المستقلة وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ، (-0.18) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%)، وبما إن قيمة هذا المعلمة سالبة ومعنوية،

وهذا موافق للنظرية الاقتصادية، مما يعني سرعة التكيف بين الاجل الطويل والاجل القصير. يتبين من خلال الجدول رقم (5) وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين الايرادات النفطية (X3) وبين مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (Y1)، وهذا لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة الايرادات النفطية بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل (0.37)، والسبب في ذلك نتيجة التقلبات والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي كسوء تخصيص الايرادات النفطية عند استخدام الايرادات النفطية بشكل غير فعال مثل الانفاق الجاري بدلاً من الانفاق الاستثماري، والاعتماد المفرط على النفط، وهناك علاقة طردية بين مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (Y1)، ومؤشر الانفاق الاستثماري (X2)، وهذا يعني أن زيادة الانفاق الاستثماري بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل(1.28).

سادساً. اختبار صحة نموذج(ARDL):

1. اختبار تجانس الخطأ (ARCH)

تظهر نتائج الجدول رقم (6) بعد اجراء اختبار(ARCH) على السلسة الزمنية لاختبار ما إذا كانت السلسة تعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين أو لا، وبعد تطبيق الاختبار تبين أن قيمة الاحتمالية (0.9) وهي أكبر من (1%) وهذا يعني أن النموذج معنوي ويعاني من مشكلة تجانس التباين.

جدول (6): نتائج اختبار ثبات التباين حدود الثقة (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.008819	Prob. F(1,74)	0.9254
Obs*R-squared	0.009056	Prob. Chi-Square(1)	0.9242

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10.

2. **اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM):** يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ونتائج الجدول رقم (6) تبين ذلك.

جدول (7): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.751778	Prob. F(2,63)	0.4757
Obs*R-squared	1.794845	Prob. Chi-Square(2)	0.4076

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10.

توضح نتائج الجدول رقم (7) جودة وسلامة النموذج المقدر لأن قيمة إحصائية (F) بلغت (0.75) لمستوى احتمالية Prob (0.47) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي، وتبين قبول فرضية العدم حسب اختبار (F) عند مستوى أكبر من 5%، مما يعني صحة نموذج (ARDL).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إثباتاً لفرضية البحث. إن الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق له أثر معنوي ايجابي مع متوسط نصيب الفرد في العراق حيث عندما يزداد الانفاق الاستثماري يزداد متوسط نصيب الفرد بشكل

واضح، حيث زيادة الأنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة معدلات التوظيف مما ينعكس بشكل ايجابي على زيادة، ومن ثم يحفز النمو الاقتصادي.

2. أظهرت الدراسة إن الإيرادات غير النفطية في العراق لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق، إذ يؤدي ارتفاع هذه الإيرادات إلى زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة. ومع ذلك، تبقى مساهمتها محدودة نظرًا لضعف القاعدة الضريبية والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية.
3. إن الإنفاق الجاري في العراق وفق معالم الآجل الطويل له أثر معنوي إيجابي مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق، زيادة الانفاق الجاري تساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث يكون الأثر سلبي إذا كان الإنفاق غير مستدام او يقود إلى تشوهات اقتصادية التي تنعكس بشكل سلبي على القطاعات الانتاجية. مما يؤثر على النمو الشامل
4. أظهرت نتائج النماذج القياسية المقدرة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وهذا ما دلت عليه معلمة تصحيح الخطأ بأنها سالبة ومعنوية في جميع النماذج مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل وإن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديله وتكييفه في الأجل الطويل ومن ثم العودة إلى الوضع التوازني.
5. أشارت نتائج النموذج القياسي المقدر بين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (Y1) ومؤشرات السياسة المالية إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومؤشر الانفاق الاستثماري (X2) عند مستوى احتمالية أقل من (10%) كما أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل (طردية) بين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (Y1) مع مؤشر الايرادات الغير نفطية (X4)، عند مستوى احتمالية اقل من (5%).

ثانياً. المقترحات:

1. وضع استراتيجية اقتصادية وتنموية طويلة الأجل، حيث أن غيابها يعد أحد أهم أسباب المعوقات الرئيسية للنمو المستدام (الشامل)، مثل إنشاء هيئة تخطيط اقتصادي أو بناء برامج إصلاح اقتصادي، فالخطط تعطي رؤية واضحة للنهج التي تتخذه الحكومة لمواجهة التحديات والصدمات الخارجية.
2. نظرا لتذبذب حجم الايرادات النفطية بسبب تقلب معدلات التصدير والأسعار، ينبغي انشاء قسم خاص في وزارة المالية لدراسة أسواق النفط العالمية والافاق المستقبلية للأسعار والتنبؤ بها لبناء القدرات اللازمة للتعايش والتصدي لتسلل دورات الركود والرواج التي تشهدها اسواق النفط العالمية باستمرار.
3. العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من خلال تبني آليات مناسبة وفعالة وديناميكية تهدف إلى الاعتماد على تعزيز التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية. لتحقيق نمو أكثر استدامة.
4. ينبغي أن تركز الاستراتيجيات والخطط والبرامج الحكومية على مفهوم النمو الشامل في صياغة أهدافها النهائية، كون أن النمو الشامل يهتم بالمفهوم المطلق للنمو الداعم للفقراء وليس النسبي، إذ بموجب هذا المفهوم سيكون الجميع مستفيد من النمو.
5. إصلاح النظام الضريبي من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة جمع الضرائب من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة، وتقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي تؤثر على الفئات ذات الدخل المحدود، وفرض ضرائب تصاعدية، من أجل تحقيق الهدف المرسوم وهو النمو المستدام.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بانافع، وحيد عبد الرحمن وعلي، عبد العزيز عبد المجيد (2020) السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الادارة العامة، السعودية.
2. حسين مجيد وسعيد عفاف عبد الجبار (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، عمان دار وائل للنشر.
3. صخري، عمر (2005) التحليل الاقتصادي الكلي. الطباعة الخامسة. ديوان المطبوعات الجامعية. الساحة المركزية بن عفتون الجزائر.
4. عبد الحميد، عبد المطلب (2005) اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر
5. عبد المطلب، عبد الحميد (2000) البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة الإسكندرية، مصر.
6. العشماوي، شكري رجب والجابري، أمنة سالم (2022)، السياسة الضريبية المستدامة، دائرة المالية. الأمارات
7. أمنية، هني، رقية، ملاحي (2023) الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11). العدد (2). الجزائر.
8. الجنابي هيثم عبد القادر (2015) أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (46).
9. حسين، إيناس فهمي (2020) أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل: دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (21)، العدد (3)، (47-78)
10. صالح، علي وهيب (2016) أثر تغيرات اسعار النفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2013) مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (31)، العدد (108)، (43-55).
11. عباس، جرجيس عمير وحرحوش، ميادة زيد الخير (2022) دور التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية، بحث استطلاع لآراء عينة من زبائن بعض المراكز الصحية في محافظة نينوى-الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (57).
12. كاظم، بيداء جواد (2022) دور الإيرادات النفطية لتعزيز التنمية الاقتصادية العراق حالة دراسية. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (16). العدد (45).
13. مجيد،نماء علي وعطية، احمد صبيح (2020) التخصيص الامثل للأنفاق العام، معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (12)، العدد (36).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Schindler, Cerra EL-ganainy (2022) How to Achieve Inclusive Growth, First Edition, Oxford University, United States of America
2. IMF, Younes Zouhar and others, Public Expenditure and Inclusive Growth, IMF Working Paper, Institute for, Oxford University, 2021, P (46)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 264-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.14

الملاحق

ملحق (1): تطور الايرادات العامة

السنة	الايرادات العامة (1)	الايرادات النفطية (2)	الايرادات الغير نفطية (3)	نسبه مساهمة الايرادات النفطية في تكوين الايرادات العامة (5)
2004	32988850	32593011	395839	98.80008
2005	40435740	39360064	1075676	97.33979
2006	49055545	46534311	2521234	94.86045
2007	54649850	51949251	2700599	95.05836
2008	80641042	76297027	4344015	94.61315
2009	55243526	50190202	5053324	90.85264
2010	70178223	63594169	6584054	90.6181
2011	108807390	98241562	10565828	90.28942
2012	119466075	111326166	8139909	93.18643
2013	109120345	105695825	3424520	96.8617
2014	105553850	98511934	7041916	93.3286
2015	66470251	51312649	15157602	77.19641
2016	54409269	44267063	10142206	81.35942
2017	77422173	65155570	12266603	84.15621
2018	106569833	95619839	10949994	89.72505
2019	107566993	99216318	8350675	92.23677
2020	63199689	54448514	8751175	86.15314
2021	109081463	95270298	13811165	87.33867
2022	161697423	15362332	7658791	9.500666
2023	135681266	125882218	9799048	92.77789

❖ العامود (1)، (2)، (3): وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة.

ملحق (2): تطور الانفاق الاستثماري

السنة	النفقات العامة (1)	الانفاق الاستثماري الحكومي (2)	نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري في تكوين النفقات العامة (3)
2004	31521436	3924260	12.44
2005	30831142	3765018	12.21
2006	37493459	2575852	6.87
2007	39308348	6588511	16.7
2008	67276197	14975016	22.25
2009	55589721	9648658	17.35
2010	70134174	15553314	22.17
2011	78757668	17832114	22.64

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 264-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.14

السنة	النفقات العامة (1)	الانفاق الاستثماري الحكومي (2)	نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري في تكوين النفقات العامة (3)
2012	105139576	29350954	27.91
2013	119127555	40380750	33.89
2014	113473517	35487351	31.27
2015	70397514	18564676	26.37
2016	67067433	15894008	23.69
2017	75490115	16464461	21.81
2018	80873188	13820332	17.08
2019	111723522	24422590	21.85
2020	76082442	3208905	4.21
2021	102849659	13322973	12.95
2022	116959580	12018490	10.27
2023	142435635	24192858	16.98

❖ العامود (1)، (2) وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة.

الملحق رقم (3) تطور الانفاق الجاري

السنة	النفقات العامة (1)	الانفاق الجاري (2)	نسبة مساهمة الانفاق الجاري في تكوين النفقات العامة (3)
2004	31521436	27597176	87.55
2005	30831142	27066124	87.78
2006	37493459	34917607	93.12
2007	39308348	32719837	83.23
2008	67276197	52301181	77.74
2009	55589721	45941063	82.64
2010	70134174	54580860	77.82
2011	78757668	60925554	77.35
2012	105139576	75788622	72.08
2013	119127555	78746805	66.10
2014	113473517	77986166	68.72
2015	70397514	51832838	73.62
2016	67067433	51173425	76.30
2017	75490115	59025654	78.18
2018	80873188	67052856	82.91
2019	111723522	87300932	78.14
2020	76082442	72873537	95.78
2021	102849659	89526686	87.04
2022	116959580	104941090	89.72
2023	142435635	118242777	83.01

❖ العامود (1)، (2) وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 264-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.14

ملحق (4): الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

السنة	GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	معدل النمو السنوي% (2)
2004	53499239	---
2005	73911088	38.15
2006	96067161	29.97
2007	111961230	16.54
2008	158443584	41.51
2009	131632210	(16.92)
2010	163104739	23.90
2011	218617835	34.03
2012	255727069	16.97
2013	256564458	0.32
2014	267262790	4.16
2015	196203013	(26.58)
2016	198774369	1.31
2017	224636323	13.01
2018	272083889	21.12
2019	279757643	2.82
2020	217413594	(22.28)
2021	305191375	40.37
2022	383182486	25.55
2023	330046390	(13.86)

- العامود (1) وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء - الحسابات القومية لأعوام مختلفة.
- العامود (2) تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال الصيغة الاتية:

$R=\frac{Yt-Yt-1}{Yt-1}*100$، اذا ان (R): معدل النمو السنوي، Yt: قيمة المتغير في السنة الحالية، Yt-1: قيمة المتغير في السنة السابقة

ملحق (5): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	GDPبالأسعار الجارية (مليون دينار) (2)	عدد السكان (نسمة) (3)
2004	192043	53499239	27858948
2005	257548	73911088	28698684
2006	332355	96067161	28905607
2007	390653	111961230	28660887
2008	542281	158443584	29218381

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار) (2)	عدد السكان (نسمة) (3)
2009	434588	131632210	30289040
2010	521701	163104739	31264875
2011	675205	218617835	32378061
2012	755159	255727069	33864447
2013	723104	256564458	35481800
2014	727325	267262790	36746488
2015	519647	196203013	37757813
2016	513669	198774369	38697943
2017	566963	224636323	39621162
2018	670322	272083889	40590700
2019	673093	279757643	41563520
2020	510888	217413594	42556984
2021	701058	305191375	43533592
2022	861162	383182486	44496122
2023	728193	330046390	45324000

❖ العامود (1) و(2) وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء - الحسابات القومية لأعوام مختلفة.

❖ العامود (3) البنك الدولي.